

فانما مثال كون العال حرفا والضمير مرفوعا وحرف  
 زيد ضاربه حتى مثال ضمير الذي اسند اليه صفة مرت  
 على ضمير من حيث له فانه اسند اليه الصاربه الجارية  
 على زيد حيث وقعت خبر له وهي صفة لضمير  
 حيث قام الضرب بها وانما صح ذلك اذا كان  
 حتى فاعلا لا تأكيده والاكالات والاعلا في صورة <sup>الفعل</sup>  
 وليس التاكيد ولكنه تأكيده لان الالف يدل  
 على الزيدون ضاربه حتى وروى عن الرضوي  
 ضاربه حتى وعلى هذا يكون فاعلا كما قال وانما  
 بالتمثيل صورة لا ليس فيها لبيت الضمير في صورة  
 اليبس بالطريق الاولى واذا اجتمع الضميران ليس  
 احدهما مرفوعا اخر از عن عن كرمك اذا مرفوعا  
 كما في رسم الفعل وكان لم يتحقق الفصل بين  
 الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان  
 كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احداهما مرفوعا

اصح

اصح اي احد الضميرين اذ ليس الاضطرار انما اذا  
 نحو اعطاه اياه حيث يجب الاتصال في الثاني  
 للترتيب عن تقديم احد المتأخرين من غير مرجح و  
 قدمه اي احد الضميرين الذي هو اوف على الاضطرار  
 اضطرارهما اذا كان الاوف مؤخرًا نحو اعطيتك اياه  
 فيلزم الفصل ليحذر النكلم في تأخير الاوف و  
 لا يحذف طعن في اول الوحلة ما يبراه على خلاف  
 الاصل وعلى من سبويه بجزئ الاتصال ايضا  
 نحو اعطيتك اياه فكذلك الجاه اي الاضطرار في الضمير  
 الثاني ان ثبتت اوردته متصلا نحو اعطيتك اياه  
 عدم الاضطرار بالفصل بما هو متصل وان ثبتت  
 اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاضطرار  
 بالفصل بانفصله وان كان متصلا وتوحيده  
 فانه اجتمع فيه ضميران ليس احداهما مرفوعا بجزئ الاول  
 بالاضطرار والضمير الثاني بالمفعوليه وقدم الاضطرار